

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالدعوة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7067 ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/577)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2013/682)	جنوب السودان،	القرار ٢١٢٦ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠ (المتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق)
S/PV.7080 ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			السودان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية جميع أعضاء المجلس، جميع المدعويين	
S/PV.7091 ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/758)	مشروع قرار مقدم من أستراليا، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، فرنسا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (S/2013/760)	جنوب السودان	القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠ (المتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق)

ملاحظة: عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/657)، اعتباراً من ذلك التاريخ، نقت صياغة البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان" ليصبح "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

(أ) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وألمانيا، وباكستان، والبرتغال، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة المتحدة، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية؛ الممتنعون: أذربيجان.

١٣ - توطيد السلام في غرب أفريقيا

عرض عام

العابرة للحدود الوطنية، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، فضلاً عن دور المكتب في معالجة تلك المسائل.

إحاطات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والتطورات في منطقة الساحل

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي قدم لمحة عامة عن آخر التطورات والتحديات في غرب أفريقيا، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها المكتب. وأشار، في معرض الإبلاغ عن التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا، إلى أن المنطقة دون الإقليمية لم تشهد أي حالات لتجدد النزاع المفتوح، وقال إن التوترات المتصلة بالأزمات المؤسسية أو السياسية الداخلية تقلصت من حيث عددها وشدها. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن عدداً من بلدان المنطقة دون الإقليمية أجرى انتخابات اعترف المجتمع الدولي بمصداقيتها، مما أدى بالتالي إلى تجنب وقوع أزمات انتخابية محتملة وما ينجم عنها من زعزعة للاستقرار. وأثنى على جميع

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، واعتمد قراراً واحداً وبياناً رئاسياً واحداً بشأن القرصنة في خليج غينيا. واستمع المجلس إلى أربع إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي عرض تقارير الأمين العام عن أنشطة المكتب^(٣٥٢). وركز المجلس في مداواته على الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التطورات الأخيرة بشأن الأزمات الانتخابية، وعمليات الاستيلاء على السلطة، والأمن وسيادة القانون، واللاجئين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبطالة الشباب، والإرهاب، والجريمة المنظمة

(٣٥٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

وأفاد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن منطقة غرب أفريقيا تمثل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه المكتب، نظرا لتزايد الاتجار بالمخدرات والمؤشرات عن إنتاج المخدرات، وتزايد استهلاك المخدرات، والقرصنة وانعدام الأمن. وأشار إلى أن منطقة غرب أفريقيا لم تعد مجرد نقطة عبور للكوكايين، بل أصبحت وجهة نهائية لها ويعني ذلك وجود حاجة أكبر لتوفير الوقاية وعلاج متعاطي المخدرات^(٣٥٦). وقال إن المكتب بصدد استعراض الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وأشار إلى مبادرات المكتب في مواجهة تلك التحديات، من قبيل بناء الالتزام السياسي من خلال المنابر الإقليمية، وتطوير النهج المشتركة بين الوكالات، وتقديم الحلول من خلال برامج الإقليمية المتكاملة^(٣٥٧).

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام التقرير العاشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وأطلع المجلس على التحديات المستمرة التي تواجه المنطقة فيما يتعلق بالحوكمة وتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات. وأبلغ عن الأزمة المستمرة في مالي، والتهديد المتنامي الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، والتوترات على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وتحدث بإسهاب عن الأنشطة والمساعي الحميدة التي يقوم بها المكتب بالتنسيق مع شركائه الإقليميين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي. وأخيرا استرعى الانتباه إلى التقدم الهام جدا الذي تحقق في عملية ترسيم الحدود بين الكاميرون وليبيريا التي يسرت لها الأمم المتحدة^(٣٥٨).

وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أشار الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته إلى استمرار التحديات السياسية والأمنية فضلا عن التحديات الإنسانية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، مثل التوترات ذات الصلة بالانتخابات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة والأنشطة الإرهابية، فضلا عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالإضافة إلى الإشارة إلى التهديدات التي تؤثر في المنطقة

(٣٥٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، انظر الجزء الأول، القسم ١٤، "السلام والأمن في أفريقيا".

(٣٥٧) S/PV.6804، الصفحتان ٦ و ٧.

(٣٥٨) S/PV.6911، الصفحتان ٢-٦.

الجهات المعنية في غرب أفريقيا لما بذلته من جهود لتوطيد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ورحب بدور الأمم المتحدة في دعم تلك الجهود. بيد أنه حذر من أن التقدم المحرز في المنطقة لا يزال هشاً، مستشهدا بعدد من التحديات، مثل الأحداث الأخيرة في غينيا - بيساو، وأنشطة جماعة بوكو حرام في نيجيريا، والأزمة الليبية، وكذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولفت الانتباه إلى عودة ظهور التهديدات العابرة للحدود، وأشار إلى أن الزيادة الكبيرة في أعمال القرصنة في خليج غينيا تشكل تهديدا جديدا للأمن والتنمية في دول المنطقة. وأبلغ المجلس أن المكتب سيواصل حشد منظومة الأمم المتحدة وتعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني، وخاصة النساء، وذلك لزيادة توطيد الإنجازات التي تحققت في غرب أفريقيا^(٣٥٩).

وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، عرض الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته التقرير التاسع للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وقدم، من بين تحديات أخرى، إفادة عن الحالة الهشة في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي^(٣٥٤)، وعن تطور ظاهرة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وعن تصاعد أعمال العنف على الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وأعرب عن ثقته في أن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل في أديس أبابا سيساعد على التوصل إلى موقف أفريقي موحد بشأن سبل المضي قدما من أجل معالجة الحالة في منطقة الساحل، وأكد أن من شأن هذا الموقف المشترك أن تستنير به الجهود المتضاربة والمنسقة التي تشتد الحاجة إليها في منطقة الساحل. وأوضح كذلك أن المكتب ووكالات الأمم المتحدة التي مقارها في داكار ستؤيد وضع استراتيجية إقليمية شاملة بشأن الأولويات الرئيسية في مجالات الأمن والسياسة وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية دعما لبلدان المنطقة، بما يتفق مع مطلب المجلس في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢). وشدد على ضرورة المضي في تنفيذ الاستراتيجيات وتوفير الموارد للقضاء على أنشطة عصابات المخدرات والشبكات الإجرامية الأخرى، فضلا عن بذل المزيد من الجهود لمنع التوتر والعنف المتصل بالانتخابات في غرب أفريقيا^(٣٥٥).

(٣٥٣) S/PV.6703، الصفحتان ٢-٥.

(٣٥٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، انظر الجزء الأول، القسم ١٦، "الحالة في مالي".

(٣٥٥) S/PV.6804، الصفحتان ٢-٥.

الذي تشكله القرصنة في المنطقة وتقييم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لضمان السلامة والأمن البحريين في المنطقة، فضلا عن تقديم توصيات بشأن ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة للتصدي لهذه المشاكل. وأعرب عن قلقه من أن تهديد القرصنة أصبح يندرج بالخطر بالنظر إلى أن أنشطة القراصنة أصبحت أشد عنفا. وقال، في معرض تبين نتائج تقييم البعثة، إن القرصنة في خليج غينيا، وفقا للتقرير، أصبحت أكثر منهجية جراء استخدام القراصنة لوسائل متطورة في تنفيذ عملياتهم واستخدام الأسلحة الثقيلة. وأكد أن بلدان خليج غينيا تحتاج إلى إنشاء جبهة موحدة من أجل التصدي الفعال للتهديد المتزايد الذي تشكله القرصنة على طول سواحلها. وأشار إلى أن بعثة التقييم أوصت بأن تعقد بلدان خليج غينيا قمة إقليمية بهدف وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة في المنطقة. وبينما رحب بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتعزيز قدرات البلدان في مجال الأمن البحري في خليج غينيا، أكد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود، ودعا إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل القضاء على القرصنة في خليج غينيا^(٣٦٣).

وعرض الممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيانه، التحديات القائمة، وكذلك المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في الجماعة لكي تتصدى لمسألة القرصنة في المنطقة. وحث جميع الأطراف المعنية على "تكثيف الجهود" لوضع إطار أكثر شمولا يشرك جميع الأطراف لكفالة توخي نهج كلي للأمن البحري، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة^(٣٦٤).

ورحبت ممثلة لجنة خليج غينيا بتقرير البعثة وأشارت إلى بعض الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحريين في المنطقة. وعلقت على الإطار القانوني القائم للتعامل مع القرصنة في المنطقة فاعتبرت أنه غير كاف، وشددت على الحاجة إلى إيجاد تعريف مشترك لأعمال القرصنة ومواءمة التشريعات المتعلقة بمكافحة القرصنة في المنطقة^(٣٦٥).

ورحب أعضاء المجلس بتقرير بعثة التقييم، وأعربوا عن قلقهم إزاء الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جراء القرصنة في خليج غينيا. وأثنوا على المبادرات الجارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية

المشمولة في الإحاطات السابقة، أبلغ الممثل الخاص عن وقوع تطورات إيجابية في مالي وغينيا أدت إلى إبرام اتفاقات بين أطراف النزاع، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات في البلدين^(٣٥٩).

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلس أن المنطقة واصلت، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، المضي قدما على طريق الاستقرار، وأثنى على التزام قادة المنطقة وشعبها. وأفاد بأنه تم إجراء انتخابات تشريعية في توغو وغينيا وموريتانيا ووضع حد للخلاف الذي نشب بعد الانتخابات التي جرت في غانا عقب القرار الذي اتخذته المحكمة العليا. وفيما يتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لاحظ الممثل الخاص أن المكتب واصل التركيز على الاضطلاع بولاياته من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع نشوب النزاعات وحدوث الأزمات من خلال دعم المساعي الحميدة والوساطة وجهود التيسير. وقدم معلومات مستكملة للمجلس بشأن التقدم المحرز في عملية ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وكذلك بشأن حوض نهر مانو فيما يتعلق بالتوترات على الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، أطلع المجلس على ما يشهده التنفيذ المنسق والمتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل من زخم إيجابي تحت القيادة العامة للممثل الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل^(٣٦٠). وأبلغ كذلك عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى المتعلقة بمكافحة خطر القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن الإرهاب. وفي الختام، قال إنه يقر بأن المنطقة لا تزال هشّة وتحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وشعبها^(٣٦١).

القرصنة في خليج غينيا

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام إلى خليج غينيا من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(٣٦٢)، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في تقييم مدى التهديد

(٣٥٩) S/PV.6995، الصفحات ٢-٦.

(٣٦٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، انظر الجزء الأول، القسم ١٤، "السلام والأمن في أفريقيا".

(٣٦١) S/PV.7087، الصفحات ٢-٥.

(٣٦٢) S/2012/45.

(٣٦٣) S/PV.6723، الصفحات ٢-٥.

(٣٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٣٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

على إنشاء مراكز عبر وطنية وعبر إقليمية لتنسيق الأمن البحري
تغطي منطقة خليج غينيا بأسرها وتفعيلها.

وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً
شدد فيه على ضرورة تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي من أجل
وضع استراتيجية شاملة للتصدي لخطر القرصنة والسطو المسلح في
البحر، وأهمية اعتماد نهج شامل بقيادة بلدان المنطقة لمواجهة هذا
التهديد في خليج غينيا. ورحب المجلس بالمبادرات التي اتخذتها الدول
في المنطقة، ومن بينها مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة
والأمن البحريين في خليج غينيا الذي عقد في ياوندي في
حزيران/يونيه، واعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع
القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والأنشطة البحرية غير المشروعة
في غرب ووسط أفريقيا، فضلاً عن اعتماد إعلان سياسي لرؤساء
دول وحكومات خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين ومذكرة
التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة
البحرية والأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك،
رحب بالقرار الذي اتخذ بإنشاء مركز تنسيق أقاليمي في الكاميرون
ليتولى مسؤولية تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة
البحرية والأمن البحري. وكرر المجلس أيضاً تأكيد دعوته الدول إلى
تجريم القرصنة والسطو المسلح بموجب القانون المحلي والتحقيق
والمحاكمة وفقاً للقانون الدولي. وحث المجلس الدول والمنظمات
الدولية والقطاع الخاص على تبادل الأدلة والمعلومات والاستخبارات،
حسب الاقتضاء، لأغراض إنفاذ القانون^(٣٦٦).

(٣٦٦) S/PRST/2013/13

لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في معالجة هذا التهديد الناشئ،
وحثوها على العمل من أجل عقد مؤتمر قمة مشترك لدول خليج غينيا
لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، بالتعاون مع الاتحاد
الأفريقي. وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول
المتضررة والمنظمات الإقليمية على وضع استراتيجية إقليمية شاملة
لإدارة الأمن البحري. وأجمع معظم المتكلمين على أن الأمم المتحدة
ينبغي أن تؤدي على العموم دوراً محورياً في تنسيق المساعدة الدولية
وحشدتها من أجل بناء قدرات المنظمات الإقليمية، بسبل منها توفير
المساعدة المالية والتقنية.

وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٩
(٢٠١٢) الذي شجع فيه السلطات الوطنية وكذلك الشركاء
الإقليميين والدوليين على النظر في تنفيذ توصيات بعثة التقييم التابعة
للأمم المتحدة. وشدد على المسؤولية الأساسية للمقاة على عاتق دول
خليج غينيا في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في
خليج غينيا، وطلب إلى الأمين العام من خلال مكتب الأمم المتحدة
لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تقديم
الدعم للدول والمنظمات دون الإقليمية من أجل عقد مؤتمر قمة
مشترك. وحث المجلس دول منطقة خليج غينيا على اتخاذ إجراءات
فورية لوضع استراتيجيات وطنية للأمن البحري وتنفيذها، بما في ذلك
وضع إطار قانوني من أجل منع وقمع القرصنة والسطو المسلح في
البحر، فضلاً عن مقاضاة الأشخاص الضالعين في تلك الجرائم
ومعاقبة المدانين بارتكاب تلك الجرائم. وشجع المجلس أيضاً بنين
ونيجيريا على تمديد دورياتهما المشتركة إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١٢
والشركاء الدوليين على النظر في تقديم الدعم، حسب الاقتضاء.
وشجع كذلك دول خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب
أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

مجلس وتاريخها	النقد الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6703 ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811)				الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لغرب أفريقيا	
S/PV.6723 ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢	القرصنة في خليج غينيا رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس		بنين، الكونغو، نيجيريا	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة	جميع أعضاء المجلس، جميع المدعوين	

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
	مجلس الأمن (S/2012/45)				الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونائب الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا	
S/PV.6727 ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢	القرصنة في خليج غينيا	مشروع قرار مقدم من بنين ألمانيا، وبنين، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وفرنسا، وكولومبيا، والمغرب، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2012/122)				القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠
S/PV.6804 ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/510)				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	
S/PV.6911 ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/977)				الممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.6995 ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/384)				الممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7016 ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣						S/PRST/2013/13
S/PV.7087 ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/732)				الممثل الخاص للأمين العام	

١٤ - السلام والأمن في أفريقيا

عرض عام

وغرب أفريقيا. وعلى خلفية الأزمة في مالي وتأثير الأزمة في ليبيا على منطقة الساحل، نظر المجلس في الصعوبات التي تواجه المنطقة، وطلب إلى الأمين العام وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل قدمت إلى المجلس في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣^(٣٦٧).

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة واعتمد سبعة بيانات رئاسية في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". وشملت البنود الفرعية التي نوقشت في هذه الفترة تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وصعوبات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل

(٣٦٧) S/2013/354. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، انظر الجزء الأول، القسم ١٦، "الحالة في مالي".